S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/782
21 August 1998

ORIGINAL: ARABIC

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن**
**من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة**

بناء على توجيهات من حكومتي، أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٩٩٨/٨/١٧ بشأن الممارسات اللامسؤولة لمندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في لجنة (٦٦١) والتي أدت إلى عرقلة ترويج وإقرار عقود شراء قطع الغيار ومستلزمات القطاع النفطي، وبالنتيجة تقليص إيرادات العراق المقررة للمرحلة الرابعة من برنامج "النفط مقابل الغذاء".

أرجو أن يعطي المجلس هذا الموضوع الهام ما يستحق من عناية وأن ينظر فيه في أول جلسة مشاورات مقبلة يعقدها.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم



98-24529 210898 210898

مرفق

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة من وزير
خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن

أثناء زيارة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة لبغداد، عقد سيادة طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق اجتماعا معه صباح يوم الاثنين ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، جرى خلاله بحث سبل تنفيذ القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، حيث أكد سيادة نائب رئيس الجمهورية، من بين أمور أخرى، على الحالة الصعبة جدا لمنظومة إنتاج وتشغيل ونقل النفط العراقي التي لا يمكن معها، بأي حال من الأحوال، ضمان قدرتها على تحقيق الزيادة المطلوبة في القرار المذكور والبالغة ٥,٢ مليارات دولار ما لم يتم، وبسرعة، تخصيص مبالغ لإصلاح تلك المنظومة أخذا بنظر الاعتبار الانخفاض الحاد في سعر النفط. وذكر سيادته أنه وحتى في حالة التوفير السريع لقطع الغيار والمستلزمات الخاصة لإصلاح منظومة الإنتاج والتشغيل والتصدير للنفط العراقي فإننا لن نتمكن من تحقيق السقف المالي المذكور وربما ستكون قيمة ما يمكن تصديره بين ٣ و ٣,٥ مليارات دولار. وطالب، بالإضافة إلى تخصيص المبالغ الكافية لتغطية كلف قطع الغيار، أن تعطي لجنة ٦٦١ الاهتمام الكافي لتسهيل المصادقة على العقود الخاصة باحتياجات المنظومة النفطية.

ومنذ ذلك الحين، جاء وفد فني من شركة سيبولت، وقدم في بداية نيسان/أبريل ١٩٩٨ تقريره إلى الأمين العام، الذي قام بإحالته إلى مجلس الأمن، بتقريره المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي كلا التقريرين، تم التأكيد لمجلس الأمن أن قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة لإدامة العمليات الإنتاجية وتصعيدها كانت بحدها الأدنى المعقول مع الأخذ بالاعتبار أن المستويات الإنتاجية المحددة من قبل العراق كانت متفائلة حتى لو تم توفير تلك المستلزمات في مواعيدها.

لقد مضى ما يقرب من ثلاثة أشهر على تنفيذ خطة الشراء والتوزيع الرابعة "المعززة" ومضى ما يقرب من شهرين على اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٧٥ (١٩٩٨) ولم يتم لحد الآن حسم أسلوب المصادقة السريعة على عقود شراء قطع الغيار والمستلزمات الخاصة بالقطاع النفطي في لجنة ٦٦١ كما لم يتم حسم أسلوب تمويل تلك العقود من الإيرادات المستقبلية المؤكدة، بالرغم من أن أحكام القرار المذكور قد نصت على هاتين المسألتين صراحة في الفقرة (٢) والفقرة (٤) منه، في حين قامت أجهزة وزارة النفط العراقية بإبرام أكثر من ٥٠ عقدا وبكلفة تقارب ٣٠ مليون دولار مع شركات مجهزة وقبل صدور القرار ١١٧٥. وقامت تلك الشركات وفور اعتماد القرار المذكور بتسجيل هذه العقود لدى سكرتارية لجنة ٦٦١، بحيث تراكم حاليا أكثر من ٣٧ عقدا لدى تلك السكرتارية التي تخضعها لنفس الآلية الاعتيادية الروتينية البطيئة القديمة في التسجيل والتوزيع والمصادقة ولم يتم اعتماد أية آلية استثنائية وسريعة لترويج هذه العقود، مثلما طالب القرار ١١٧٥، بسبب الموقف المتعنت لمندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة ٦٦١ اللذين يعملان كل ما في وسعهما من أجل تعطيل التوصل إلى أي اتفاق بشأن اعتماد أية آلية تنسجم مع أحكام القرار ١١٧٥.

وفيما يأتي جدول بحالة العقود موضع البحث لغاية ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨:

- العقود المسجلة لدى سكرتارية لجنة ٦٦١ ٣٧
- العقود الموزعة على أعضاء لجنة ٦٦١ ١٤
- العقود التي وافقت عليها اللجنة ٧
- العقود التي علقها المندوب الأمريكي ٥

إن هـــذه الممارسات غير المسؤولة من قبل هذين المندوبين تؤدي ليس فقط إلى تعطيل عمل لجنة ٦٦١، بل وأكثر من ذلك تؤدي إلى تأخير كبير في توفير قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة لإصلاح وإدامة منظومات الإنتاج والتشغيل والنقل. وعندما تتوافق هذه الممارسات المقصودة والتأخير في الإنجاز السريع المعقود مع الانهيار المتواصل لأسعار النفط الخام في السوق العالمية فإن النتيجة الحتمية هي تقليص إيرادات العراق المقررة للمرحلة الرابعة "المعززة" إلى حوالي ٣ مليارات دولار في أفضل الأحوال، مما سيدفع الأجهزة المختصة في وزارة النفط العراقية إلى تقليل الكميات المحددة في العقود النفطية المبرمة مسبقا لأنها كانت قد حددت كمياتها على أمل وصول قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة في توقيتاتها المتوقعة. كما سيؤدي إلى التأثير السلبي على كميات البضائع والتجهيزات الإنسانية التي تم التعاقد عليها مما يجعل أمر تنفيذ خطة الشراء والتوزيع "المعززة" أمرا مشكوكا فيه بما يتنافى وأهداف القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) الذي تم فيه اعتماد توصيات الأمين العام لمجلس الأمن بقصد تخفيف الحالة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها شعبنا.

إن مسؤولية هذا الانخفاض في الإيرادات تقع على عاتق حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، لأنهما تخرقان نص وروح القرارين ١١٥٣ (١٩٩٨) و ١١٧٥ (١٩٩٨). فهاتان الحكومتان تعملان، وبشكل مستمر، على معارضة جهود بقية أعضاء لجنة ٦٦١ لبلورة أي صيغة أو أسلوب يساهم في الإسراع في ترويج وتوفير قطع الغيار ومستلزمات القطاع النفطي منذ أن بدأت الجهود لمعالجة هذا الموضوع في شباط/فبراير ١٩٩٨.

إن حكومة جمهورية العراق، إذ تضع هذه الحقائق أمام سعادتكم، تطالبكم بالتدخل المباشر مع ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل أن يتوقفا عن عرقلة ترويج عقود شراء قطع الغيار ومستلزمات القطاع النفطي العراقي، ومن أجل أن تتمكن لجنة ٦٦١ من الإسراع بإنشاء آلية سريعة للمصادقة على عقود شراء قطع الغيار والمستلزمات الخاصة بالقطاع النفطي وإطلاق الآلية المطلوبة للتمويل الفوري لتلك العقود على أساس الإيرادات المستقبلية المؤكدة بالاستناد إلى أحكام القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

نرجو إثارة موضوع هذه الرسالة في أول جلسة للمشاورات يعقدها مجلس الأمن، كما نرجو توزيعها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحـاف
وزير خارجية جمهورية العراق